كلية العلوم الاسلامية

قسم الحديث وعلومه

مادة: مصطلح الحديث

المرحلة : الاولى

اسم التدريسي : أ.م.د. أحمد علوان نوري

المحاضرة الاولى

مقدمة عن اهمية علم مصطلح الحديث

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله . وبعد فإن الله اختار لهذه الامة الاسلام دينا باقيا الى قيام الساعة ، الى البشرية جمعاء ، واختار عبده ورسوله محمدا (صلى الله عليه وسلم) ليكون الواسطة بين الامة وبين ربها ، بعثه بشيرا ونذيرا ، بين يدي الساعة ، فانزل عليه القران الكريم ، كتاب الله الباقي المعصوم من التحريف والتزييف ، فكان هذا القران هو دستور الامة ، فيه الهدى والصلاح والنجاح ، فكان هذا الكتاب دستورا للامة ، غير أن هذا الدستور قد اتى بالعموميات ، فلم يدخل في التفاصيل الا في حالات نادرة ، فهنا كانت مهمة رسولنا الاعظم ن من خلال سنته (عليه الصلاة والسلام) بيان لما في القران من اوامر ومناهي ، فلهذا حثنا ربنا في كتابه العزيز باتباع الرسول وانه هو النجاة والفلاح قال تعالى (واطيعوا الله ورسوله) وقال (ومن يطع الرسول فقد اطاع الله) ، وغبر ذلك من الايات الكثيرة التي تدعوا المؤمنين الى طاعة الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، ولهذا جاءت السنة مع القران اخوات قال رسولنا الكريم (الا وانني اوتيت القران ومثله معه) فالسنة لها حالات مع القران ، فهي أما :

١- مؤكدة للقران ، فهناك احاديث كثيرة اتت مؤكدة لايات في القران كاحاديث بر الوالدين واحاديث الانفاق في سبيل الله فقد جاءت هذه الاحاديث وان اصول المواضيع هي في القران ، فالان هي معضدة لما في القران

٢- واحيانا تأتي مفصلة ، هناك احكاما اتى القران بذكره على سبيل الاجمال وجاءت السنة النبوية مفصلة لها كما في الصلاة ، فالله امرنا باقامة الصلاة في مواضع كثيرة في القران ، لكن لم يبين لنا عدد هذه الصلوات ولم يبين لنا عدد الركات والسجدات ن ولم يبين لنا ما نقول في الركوع والسجود ،

فجاءت السنة النبوية مفصلة تفصيلا شاملا مبينا لهذه الاحكام ، ولهذا قال الرسول (صلى الله عليه وسلم) :"صلوا كما رأيتموني اصلي " ، وقال عن الحج :" خذوا عني مناسككم"فالسنة هنا تأتي بيانا عمليا مفصلا لما جاء في القران.

٣- وتأتي السنة مقيدة لمطلق ، فهناك احكاما جاءت في القران مطلقة ، وتأتي السنة وقد قيدت هذا المطلق ، كما في حكم السارق ، فالله امرنا بقطع يد السارق ، قال تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهم جزاء بما كسبا نكاملا من الله)، ولكن الله عز وجل لم يبين من اين نقطع اليد ، فاليد في اللغة العربية تبدأ من الكتف الى الرسغ ن فجاءت السنة النبوية فبينت من اين نقطع اليد ، تقطع من الرسغ .

٤- وكذلك تأتي السنة مخصصة لما اعمه القران ، فقد جاءت اوامر كثيرة بصورة العموم ، فجاءت السنة النبوية وخصصت هذا العام .

لكن هذه السنة المطهرة تعرضت لكثير من المؤامرات التي حاولت تشويهها والعبث بها ، ولهذا امرنا ربنا بالتحري في قبول الاخبار فقال تعالى{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا} ، وجاء في السنة النبوية قوله صلى الله عليه وسلم: "نضر الله امرأً سمع منا شيئا فبلغه كما سمع؛ فرب مبلغ أوعى من سامع" ١ وفي رواية: "فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه" ٢.

ففي هذه الآية الكريمة، وهذا الحديث الشريف مبدأ التثبت في أخذ الأخبار، وكيفية ضبطها، بالانتباه لها، ووعيها، والتدقيق في نقلها للآخرين.

وامتثالا لأمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يثبتون في نقل الأخبار وقبولها، ولا سيما إذا شكوا في صدق الناقل لها. فظهر بناءً على هذا موضوع العناية بالإسناد وقيمته في قبول الأخبار أو ردِّها. فقد جاء في مقدمة صحيح مسلم عن ابن سيرين: "قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"١.

وبناء على أن الخبر لا يُقبَل إلا بعد معرفة سنده، فقد ظهر علم الجرح والتعديل، والكلام على الرواة، ومعرفة المتصل أو المنقطع من الأسانيد، ومعرفة العلل الخفية، وظهر الكلام في بعض الرواة، لكن على قلة، لقلة الرواة المجروحين في أول الأمر.

ثم توسع العلماء في ذلك، حتى ظهر البحث في علوم كثيرة تتعلق بالحديث من ناحية ضبطه وكيفية تحمله وأدائه، ومعرفة ناسخه من منسوخه، وغريبه، وغير ذلك، إلا أن ذلك كان يتناقله العلماء شفويا.
ثم تطور الأمر، وصارت هذه العلوم تكتب وتسجل، لكن في أمكنة متفرقة من الكتب ممزوجة بغيرها من العلوم الأخرى، كعلم الأصول، وعلم الفقه، وعلم الحديث. مثل كتاب "الرسالة" وكتاب "الأم" كلاهما للإمام الشافعي.
وأخيرا لما نضجت العلوم، واستقر الاصطلاح، واستقل كل فن عن غيره، وذلك في القرن الرابع الهجري، وأفرد العلماء علم المصطلح في كتاب مستقل، وكان من أول من أفرده بالتصنيف القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفى سنة ٣٦٠هـ في كتابه "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي".
ومن اهم هذه المصادر هي :
أشهر المصنفات في علم المصطلح:
١- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي:صنفه القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفى سنة ٣٦٠هـ لكنه لم يستوعب أبحاث المصطلح كلها، وهذا شأن من يفتتح التصنيف في أي علم غالبا.
٢- معرفة علوم الحديث:صنفه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة ٤٠٥هـ، لكنه لم يهذب الأبحاث، ولم يرتبها الترتيب الفني المناسب.
٣- المستخرج على معرفة علوم الحديث:صنفه أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٣٠هـ، استدرك فيه على الحاكم ما فاته في كتابه "معرفة علوم الحديث"
٤- الكفاية في علم الرواية:صنفه أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المشهور، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، وهو كتاب حافل بتحرير مسائل هذا الفن، وبيان قواعد الرواية، ويعد من أَجَلِّ مصادر هذا العلم.
٥- الجامع لأخلاق الرواي وآداب السامع:صنفه الخطيب البغدادي أيضا، وهو كتاب يبحث في آداب الرواية، كما هو واضح من تسميته. وهو فريد في بابه، قيم في أبحاثه ومحتوياته ،وقَلَّ فنٌّ من فنون علوم الحديث إلا وصنف الخطيب فيه كتابا مفردا. فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: "كل من أنصف عَلِمَ أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه".
٦- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع:صنفه القاضي عياض بن موسى اليحصبي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ، وهو كتاب غير شامل لجميع

ثم توسع العلماء في ذلك، حتى ظهر البحث في علوم كثيرة تتعلق بالحديث من ناحية ضبطه وكيفية تحمله وأدائه، ومعرفة ناسخه من منسوخه، وغريبه، وغير ذلك، إلا أن ذلك كان يتناقله العلماء شفويا.
ثم تطور الأمر، وصارت هذه العلوم تكتب وتسجل، لكن في أمكنة متفرقة من الكتب ممزوجة بغيرها من العلوم الأخرى، كعلم الأصول، وعلم الفقه، وعلم الحديث. مثل كتاب "الرسالة" وكتاب "الأم" كلاهما للإمام الشافعي.
وأخيرا لما نضجت العلوم، واستقر الاصطلاح، واستقل كل فن عن غيره، وذلك في القرن الرابع الهجري، وأفرد العلماء علم المصطلح في كتاب مستقل، وكان من أول من أفرده بالتصنيف القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفى سنة ٣٦٠هـ في كتابه "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي".
ومن اهم هذه المصادر هي :
أشهر المصنفات في علم المصطلح:
١- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي:صنفه القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفى سنة ٣٦٠هـ لكنه لم يستوعب أبحاث المصطلح كلها، وهذا شأن من يفتتح التصنيف في أي علم غالبا.
٢- معرفة علوم الحديث:صنفه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة ٤٠٥هـ، لكنه لم يهذب الأبحاث، ولم يرتبها الترتيب الفني المناسب.
٣- المستخرج على معرفة علوم الحديث:صنفه أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٣٠هـ، استدرك فيه على الحاكم ما فاته في كتابه "معرفة علوم الحديث"
٤- الكفاية في علم الرواية:صنفه أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المشهور، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، وهو كتاب حافل بتحرير مسائل هذا الفن، وبيان قواعد الرواية، ويعد من أَجَلِّ مصادر هذا العلم.
٥- الجامع لأخلاق الرواي وآداب السامع:صنفه الخطيب البغدادي أيضا، وهو كتاب يبحث في آداب الرواية، كما هو واضح من تسميته. وهو فريد في بابه، قيم في أبحاثه ومحتوياته ،وقَلَّ فنٌّ من فنون علوم الحديث إلا وصنف الخطيب فيه كتابا مفردا. فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: "كل من أنصف عَلِمَ أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه".
٦- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع:صنفه القاضي عياض بن موسى اليحصبي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ، وهو كتاب غير شامل لجميع

أبحاث المصطلح، بل هو مقصور على ما يتعلق بكيفية التحمل والأداء، وما يتفرع عنهما، لكنه جيد في بابه، حسن التنسيق والترتيب.

٧- ما لا يسع المحدث جهله: صنفه أبو حفص عمر بن عبد المجيد الميانجي، المتوفى سنة ٥٨٠هـ، وهو جزء صغير، ليس فيه كبير فائدة.

٨- علوم الحديث: صنفه ابن الصلاح، المتوفى سنة ٦٤٣هـ، وكتابه هذا مشهور بين الناس بـ "مقدمة ابن الصلاح" وهو من أجود الكتب في المصطلح. جمع فيه مؤلفه ما تفرق في غيره من كتب الخطيب ومن تقدمه، فكان كتابا حافلا بالفوائد.

٩- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير:صنفه النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، وكتابه هذا اختصار لكتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح، وهو كتاب جيد.

١٠- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:صنفه جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، وهو شرح لكتاب تقريب النواوي، كما هو واضح من اسمه، جمع فيه مؤلفه من الفوائد الكثير.

١١- نظم الدرر في علم الأثر: صنفها زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى سنة ٨٠٦هـ، ومشهورة باسم "ألفية العراقي" نظم فيها "علوم الحديث" لابن الصلاح، وزاد عليه، وهي جيدة غزيرة الفوائد.

١٢- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث:صنفه محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى سنة٩٠٢هـ، وهو شرح على ألفية العراقي.

الى هنا نأتي الى نهاية محاضرتنا

المحاضرة الثانية
مادة مصطلح الحديث
المرحلة الاولى

الحديث الصحيح

تعريفه لغة واصطلاحا

الحديث الصحيح لغة تعريفه:

أ- لغة: الصحيح: ضد السقيم. وهو حقيقة في الأجسام، مجاز في الحديث، وسائر المعاني ،

ب- **اصطلاحا:** ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ، ولا علة.

٢- شرح التعريف:

اشتمل التعريف السابق على أمور يجب توافرها حتى يكون الحديث صحيحا، وتسمى هذه الامور شروط الحديث الصحيح ن وهي ثلاثة ايجابية بمعنى أنه يجب ان توجد في السند ن واثنان سلبية اي انها يجب ان تنفى عن السند حتى يكون الحديث صحيحا .

أ- اتصال السند: ومعناه أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه، من أول السند إلى منتهاه.

ب- عدالة الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلما، بالغا، عاقلا، غير فاسق، وغير محروم المروءة.

ج- ضبط الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته كان تام الضبط؛ إما ضبط صدر، وإما ضبط كتاب.

د- عدم الشذوذ: أي ألا يكون الحديث شاذا. والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

هـ- عدم العلة: أي ألا يكون الحديث معلولا، والعلة: سبب غامض خفي، يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه، فهو كالمرض الخبيث الذي يصيب الانسان فيبدو الرجل سالما معافى ليس فيه شيء ، ولكن هو مصاب بمرض داخلي يفسد صحة الرجل مع أن ظاهره السلامة .

٣- **حُكْمُهُ:**

اذا قيل ان هذا حديث صحيح وجب العمل به بإجماع أهل الحديث، ومن يعتدُّ به من الأصوليين والفقهاء. فهو حجة من حجج الشرع. لا يسع المسلم ترك العمل به.

-المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أو "هذا حديث غير صحيح":

المحاضرة الثانية
مادة مصطلح الحديث
المرحلة الاولى

الحديث الصحيح

تعريفه لغة واصطلاحا

الحديث الصحيح لغة تعريفه:

أ- لغة: الصحيح: ضد السقيم. وهو حقيقة في الأجسام، مجاز في الحديث، وسائر المعاني ،

ب- **اصطلاحا:** ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ، ولا علة.

٢- شرح التعريف:

اشتمل التعريف السابق على أمور يجب توافرها حتى يكون الحديث صحيحا، وتسمى هذه الامور شروط الحديث الصحيح ن وهي ثلاثة ايجابية بمعنى أنه يجب ان توجد في السند ن واثنان سلبية اي انها يجب ان تنفى عن السند حتى يكون الحديث صحيحا .

أ- اتصال السند: ومعناه أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه، من أول السند إلى منتهاه.

ب- عدالة الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلما، بالغا، عاقلا، غير فاسق، وغير محروم المروءة.

ج- ضبط الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته كان تام الضبط؛ إما ضبط صدر، وإما ضبط كتاب.

د- عدم الشذوذ: أي ألا يكون الحديث شاذا. والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

هـ- عدم العلة: أي ألا يكون الحديث معلولا، والعلة: سبب غامض خفي، يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه، فهو كالمرض الخبيث الذي يصيب الانسان فيبدو الرجل سالما معافى ليس فيه شيء ، ولكن هو مصاب بمرض داخلي يفسد صحة الرجل مع أن ظاهره السلامة .

٣- **حُكْمُهُ:**

اذا قيل ان هذا حديث صحيح وجب العمل به بإجماع أهل الحديث، ومن يعتدُّ به من الأصوليين والفقهاء. فهو حجة من حجج الشرع. لا يسع المسلم ترك العمل به.

-المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أو "هذا حديث غير صحيح":

أ- المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه. لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة.
ب- والمراد بقولهم: "هذا حديث غير صحيح" أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها أو بعضها، لا أنه كذبٌ في نفس الأمر؛ لجواز إصابة من هو كثير الخطأ

٤- ما هو أول مصنف في الصحيح المجرد؟

أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم. وهما أصح الكتب بعد القرآن، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول.
أ- أيهما أصح: والبخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد؛ وذلك لأن أحاديث البخاري أشد اتصالا، وأوثق رجالا، ولأن فيه من الاستنباطات الفقهية، والنكت الحكمية ما ليس في صحيح مسلم.
هذا وكون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم إنما هو باعتبار المجموع، وإلا فقد يوجد بعض الأحاديث في مسلم أقوى من بعض الأحاديث في البخاري. وقيل: إن صحيح مسلم أصح، والصواب هو القول الأول.
ب- هل استوعبا الصحيح، أو التزماه؟ لم يستوعب البخاري ومسلم الصحيح في صحيحيهما، ولا التزماه. فقد قال البخاري: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول"١.
وقال مسلم: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه جـ- هل فاتهما شيء كثير أو قليل من الصحيح؟
١- قال الحافظ ابن الأخرم: لم يفتهما إلا القليل. وأنكر هذا عليه.
٢- والصحيح أنه فاتهما شيء كثير، فقد نقل عن البخاري أنه قال: "وما تركت من الصحاح أكثر" وقال: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح"١.
د- كم عدد الأحاديث في كل منهما؟
١- البخاري: جملة ما فيه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالمكررة، وبحذف المكررة أربعة آلاف.
٢- مسلم: جملة ما فيه اثنا عشر ألفا بالمكررة، وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف.
هـ- أين نجد بقية الأحاديث الصحيحة التي فاتت البخاري ومسلما؟
تجدها في الكتب المعتمدة المشهورة، كصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، والسنن الأربعة، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي، وغيرها.

ولا يكفي وجود الحديث في هذه الكتب، بل لا بد من التنصيص على صحته، إلا في كتاب من شرط الاقتصار على إخراج الصحيح، كصحيح ابن خزيمة.

٥- الكلام على مستدرك الحاكم، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان:

أ- مستدرك الحاكم: هو كتاب ضخم من كتب الحديث، ذكر مؤلفه فيه الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما، ولم يخرجاها، كما ذكر الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرط واحد منهما، معبرا عنها بأنها صحيحة الإسناد، وربما ذكر بعض الأحاديث التي لم تصح، لكنه نبه عليها، وهو متساهل في التصحيح، فينبغي أن يتتبع ويحكم على أحاديثه بما يليق بحالها، ولقد تتبعه الذهبي وحكم على أكثر أحاديثه بما يليق بحالها، ولا يزال الكتاب بحاجة إلى تتبع وعناية١.

ب- صحيح ابن حبان: هذا الكتاب ترتيبه مخترع، فليس مرتبا على الأبواب، ولا على المسانيد، ولهذا أسماه: "التقاسيم والأنواع" والكشف عن الحديث من كتابه هذا عسر جدا، وقد رتبه بعض المتأخرين٢ على الأبواب ومصنفه متساهل في الحكم على الحديث بالصحة، لكنه أقل تساهلا من الحاكم١.

ج- صحيح ابن خزيمة: هو أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان؛ لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد٢.

٦- المستخرجات على الصحيحين:

أ- موضوع المستخرج:

هو أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه، أو من فوقه.

ب- أشهر المستخرجات على الصحيحين:

١- المستخرج، لأبي بكر الإسماعيلي، على البخاري.

٢- المستخرج، لأبي عوانة الإسفراييني، على مسلم.

٣- المستخرج، لأبي نعيم الأصبهاني، على كل منهما.

جـ- هل التزم أصحاب المستخرجات فيها موافقة الصحيحين في الألفاظ؟

لم يلتزم مصنفوها موافقتهما في الألفاظ؛ لأنهم إنما يروون الألفاظ التي وصلتهم من طريق شيوخهم، لذلك فقد حصل فيها تفاوت قليل في بعض الألفاظ.

وكذلك ما أخرجه المؤلفون القدامى في تصانيفهم المستقلة، كالبيهقي، والبغوي، وشبههما قائلين: "رواه البخاري" أو "رواه مسلم" فقد وقع في بعضه تفاوت في المعنى وفي الألفاظ، فمرادهم من قولهم: "رواه البخاري ومسلم" أنهما رويا أصله.

د- هل يجوز أن ننقل منها حديثا ونعزوه إليهما؟

ولا يكفي وجود الحديث في هذه الكتب، بل لا بد من التنصيص على صحته، إلا في كتاب من شرط الاقتصار على إخراج الصحيح، كصحيح ابن خزيمة.

٥- الكلام على مستدرك الحاكم، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان:

أ- مستدرك الحاكم: هو كتاب ضخم من كتب الحديث، ذكر مؤلفه فيه الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما، ولم يخرجاها، كما ذكر الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرط واحد منهما، معبرا عنها بأنها صحيحة الإسناد، وربما ذكر بعض الأحاديث التي لم تصح، لكنه نبه عليها، وهو متساهل في التصحيح، فينبغي أن يتتبع ويحكم على أحاديثه بما يليق بحالها، ولقد تتبعه الذهبي وحكم على أكثر أحاديثه بما يليق بحالها، ولا يزال الكتاب بحاجة إلى تتبع وعناية١.

ب- صحيح ابن حبان: هذا الكتاب ترتيبه مخترع، فليس مرتبا على الأبواب، ولا على المسانيد، ولهذا أسماه: "التقاسيم والأنواع" والكشف عن الحديث من كتابه هذا عسر جدا، وقد رتبه بعض المتأخرين٢ على الأبواب ومصنفه متساهل في الحكم على الحديث بالصحة، لكنه أقل تساهلا من الحاكم١.

ج- صحيح ابن خزيمة: هو أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان؛ لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد٢.

٦- المستخرجات على الصحيحين:

أ- موضوع المستخرج:

هو أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه، أو من فوقه.

ب- أشهر المستخرجات على الصحيحين:

١- المستخرج، لأبي بكر الإسماعيلي، على البخاري.

٢- المستخرج، لأبي عوانة الإسفراييني، على مسلم.

٣- المستخرج، لأبي نعيم الأصبهاني، على كل منهما.

جـ- هل التزم أصحاب المستخرجات فيها موافقة الصحيحين في الألفاظ؟

لم يلتزم مصنفوها موافقتهما في الألفاظ؛ لأنهم إنما يروون الألفاظ التي وصلتهم من طريق شيوخهم، لذلك فقد حصل فيها تفاوت قليل في بعض الألفاظ.

وكذلك ما أخرجه المؤلفون القدامى في تصانيفهم المستقلة، كالبيهقي، والبغوي، وشبههما قائلين: "رواه البخاري" أو "رواه مسلم" فقد وقع في بعضه تفاوت في المعنى وفي الألفاظ، فمرادهم من قولهم: "رواه البخاري ومسلم" أنهما رويا أصله.

د- هل يجوز أن ننقل منها حديثا ونعزوه إليهما؟

بناء على ما تقدم فلا يجوز لشخص أن ينقل من المستخرجات، أو الكتب المذكورة آنفا حديثا ويقول: رواه البخاري أو مسلم إلا بأحد أمرين:
١- أن يقابل الحديث بروايتهما.
٢- أو يقول صاحب المستخرج، أو المصنف: "أخرجاه بلفظه".
هـ- فوائد المستخرجات على الصحيحين:
للمستخرجات على الصحيحين فوائد كثيرة تقارب العشرة، ذكرها السيوطي في تدريبه١، وإليك أهمها:
١- علو الإسناد: لأن مصنف المستخرج لو روى حديثا من طريق البخاري مثلا لوقع أنزل من الطريق الذي رواه به في المستخرج. - الزيادة في قدر الصحيح: وذلك لما يقع من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث.
٣- القوة بكثرة الطرق: وفائدتها الترجيح عند المعارضة.

٧-ما هو المحكوم بصحته مما رواه الشيخان؟

مر بنا أن البخاري ومسلما لم يدخلا في صحيحيهما إلا ما صح، وأن الأمة تلقت كتابيهما بالقبول. فما هي الأحاديث المحكوم بصحتها، والتي تلقتها الأمة بالقبول يا ترى؟
والجواب هو: أن ما روياه بالإسناد المتصل فهو المحكوم بصحته، وأما ما حذف من مبدأ إسناده راوٍ أو أكثر - ويسمى المعلق١- وهو في البخاري كثير، لكنه في تراجم الأبواب ومقدماتها، ولا يوجد شيء منه في صلب الأبواب البتة، أما في مسلم فليس فيه من ذلك إلا حديث واحد في باب التيمم، لم يصله في موضع آخر، فحكمه كما يلي:
أ- فما كان منه بصيغة الجزم:
كقال وأمر وذكر، فهو حُكْمٌ بصحته عن المضاف إليه.
ب- وما لم يكن فيه جزم: كيُروَى، ويُذكر، ويُحكى، ورُوِيَ، وذُكِرَ، فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، ومع ذلك فليس فيه حديث واهٍ؛ لإدخاله في الكتاب المسمى بالصحيح.
مراتب الصحيح:
مر بنا أن بعض العلماء ذكروا أصح الأسانيد عندهم، فبناء على ذلك، وعلى تمكن باقي شروط الصحة يمكن أن يقال: إن للحديث الصحيح ثلاث مراتب، بالنسبة لرجال إسناده، وهذه المراتب هي:
١- ما اتفق عليه البخاري ومسلم "وهو أعلى المراتب".
٢- ثم ما انفرد به البخاري.
٣- ثم ما انفرد به مسلم.

٤- ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه. - ثم ما كان على شرط البخاري، ولم يُخَرِّجْه.
٦- ثم ما كان على شرط مسلم، ولم يُخَرِّجْه.
٧- ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة، كابن خزيمة، وابن حبان مما لم يكن على شرطهما، أو على شرط واحد منهما.
٨- شرط الشيخين:
لم يفصح الشيخان عن شرطٍ شرطاه أو عيناه زيادةً على الشرط المتفق عليها في الصحيح، لكن الباحثين من العلماء ظهر لهم من التتبع والاستقراء لأساليبهما ما ظنه كل منهم أنه شرطهما، أو شرط واحد منهما.
وأحسن ما قيل في ذلك: أن المراد بشرط الشيخين أو أحدهما: أن يكون الحديث مرويا من طريق رجال الكتابين، أو أحدهما، مع مراعاة الكيفية التي التزمها الشيخان في الرواية عنهم.
١٤- معنى قولهم: "متفق عليه":
إذا قال علماء الحديث عن حديث: "متفق عليه" فمرادهم اتفاق الشيخين، أي اتفاق الشيخين على صحته

كلية العلوم الاسلامية
قسم الحديث وعلومه
المحاضرة الثالثة .
مادة مصطلح الحديث
المرحلة الاولى
اسم المحاضر :أ.م.د. أحمد علوان نوري

الحديث الحسن

١- تعريفه:

أ- لغةً: هو صفة مشبهة، من "الحسن" بمعنى الجمال.

ب- اصطلاحًا: اختلفت أقوال العلماء في تعريف الحسن؛ نظرا لأنه متوسط بين الصحيح والضعيف، ولأن بعضهم عرف أحد قسميه. وسأذكر بعض تلك التعريفات، ثم أختار ما أراه أوفق من غيره.

١- تعريف الخطابي: "هو ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء"

٢- تعريف الترمذي: "كل حديث يروى، لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن"

٣- تعريف ابن حجر: قال: "وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل، ولا شاذ، هو الصحيح لذاته١، فإن خف الضبط، فالحسن لذاته"

قلت: فكان الحسن عند ابن حجر هو الصحيح إذا خف ضبط راويه، أي قل ضبطه، وهو خير ما عرف به الحسن، أما تعريف الخطابي فعليه انتقادات كثيرة، وأما الترمذي فقد عرف أحد قسمي الحسن، وهو الحسن لغيره، والأصل في تعريفه أن يعرف الحسن لذاته؛ لأن الحسن لغيره ضعيف في الأصل، ارتقى إلى مرتبة الحسن؛ لانجباره بتعدد طرقه.

٥- تعريفه المختار: ويمكن أن يعرف الحسن بناء على ما عرفه به ابن حجر بما يلي: "هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة".

٢- حُكْمُهُ: هو كالصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه في القوة، ولذلك احتج به جميع الفقهاء، وعملوا به، وعلى الاحتجاج به معظم المحدثين والأصوليين، إلا من شذ من المتشددين. وقد أدرجه بعض المتساهلين في نوع الصحيح، كالحاكم، وابن حبان، وابن خزيمة، مع قولهم بأنه دون الصحيح المبين أولا.

٣- معنى ومرتبة قولهم: "حديث صحيح الإسناد" أو "حسن الإسناد":

أ- قول المحدثين: "هذا حديث صحيح الإسناد" دون قولهم: "هذا حديث صحيح".

ب- وكذلك قولهم: "هذا حديث حسن الإسناد" دون قولهم: "هذا حديث حسن"؛ لأنه قد يصلح أو يحسن الإسناد دون المتن؛ لشذوذ أو علة. فكأن المحدِّث إذا قال: "هذا حديث صحيح" قد تكفل لنا بتوفر شروط الصحة الخمسة في هذا الحديث، أما إذا قال: "هذا حديث صحيح الإسناد" فقد تكفل لنا بتوفر شروط ثلاثة من شروط الصحة، وهي: اتصال الإسناد، وعدالة الرواة وضبطهم، أما نفي الشذوذ، ونفي العلة عنه، فلم يتكفل بهما؛ لأنه لم يتثبت منهما.

لكن لو اقتصر حافظ معتمد على قوله: "هذا حديث صحيح الإسناد" ولم يذكر له علة، فالظاهر صحة المتن؛ لأن الأصل عدم العلة، وعدم الشذوذ.

٤- معنى قول الترمذي وغيره: "حديث حسن صحيح"

اختلف العلماء في تفسير وفهم قول الامام الترمذي (رحمه الله) هذا حديث حسن صحيح ، فلقد اكثر في جامعه من هذا المصطلح الى المئات المرات، إن ظاهر هذه العبارة مشكل؛ لأن الحسن يتقاصر عن درجة الصحيح، فكيف يجمع بينهما مع تفاوت مرتبتهما؟ ولقد أجاب العلماء عن مقصود الترمذي من هذه العبارة بأجوبة متعددة، أحسنها ما قاله الحافظ ابن حجر، وارتضاه السيوطي. وملخصه ما يلي:

أ- إن كان للحديث إسنادان فأكثر، فالمعنى: "أنه حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر".

ب- وإن كان له إسناد واحد، فالمعنى "أنه حسن عند قوم من المحدثين، صحيح عند قوم آخرين".

فكأن القائل يشير إلى الخلاف بين العلماء في الحكم على هذا الحديث، أو لم يترجح لديه الحكم بأحدهما.

٦- تقسيم البغوي أحاديث المصابيح

الامام الببغوي من ائمة الحديث وله كتاب في الاحكام الفقهية ، اتبع فيه تقسيم خاص ، حيث درج رحمه الله في كتابه: "المصابيح" على اصطلاح خاص

له، وهو أنه يرمز إلى الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما بقوله: "صحيح" وإلى الحديث التي في السنن الأربعة بقوله "حسن". وهو اصطلاح لا يستقيم مع الاصطلاح العام لدى المحدثين؛ لأن في السنن الأربعة الصحيح والحسن والضعيف والمنكر، لذلك نبه ابن الصلاح، والنووي على ذلك، فينبغي على القارئ في كتاب "المصابيح" أن يكون على علم عن اصطلاح البغوي الخاص في هذا الكتاب عند قوله عن الأحاديث: "صحيح" أو "حسن".

٧- الكتب التي من مظنَّات الحسن:

قبل ان نتكلم في هذه المسألة ، هل صنف العلماء مصنفات خاصية في الاحاديث الحسنة ، لما كان الحديث الحسن مرتبة متوسطة ، ما بين الصحيح والضعيف ، كان من الصعوبة حصر الاحاديث الحسنة في مصنف واحد ، فكم من حديث يحسنه عالم ويضعفه عالم اخر وكم من حديث يسحنه عالم ويصححه اخر ، وليس ذلك عن هوى أو أن المسألة بدون قيود علمية ، لكن العلماء رحمهم الله ليسوا بنظرة واحدة ، وهذا من صفات البشر ، فيأتي عالم الى راو معين ، فينظر الى الاحاديث التي اخطأ بها فلا يراها كثيرة ، بينما ينظر العالم الاخر الى نفس هذه الاحاديث فيراها كثيرة و يستعظمها فيقوم بتضعيف الراوي ، بينما العالم الاول يكون عنده الراوي من قبيل الحسن أو حتى الصحيح ، إن اختلاف العلماء في وصف الراوي كاختلاف الفقهاء في الاحكام الفقهية ، ولهذا لم يفرد العلماء كتبا خاصة بالحديث الحسن المجرد، كما أفردوا الصحيح المجرد في كتب مستقلة، لكن هناك كتبا يكثر فيها وجود الحديث الحسن، فمن أشهر تلك الكتب:

أ- جامع الترمذي: المشهور بـ "سنن الترمذي" فهو أصل في معرفة الحسن، والترمذي هو الذي شهره في هذا الكتاب، وأكثر من ذكره.

لكن ينبغي التنبه إلى أن نسخه تختلف في قوله: "حسن صحيح" ونحوه، فعلى طالب الحديث العناية باختيار النسخة المحققة والمقابلة بأصول معتمدة.

ب- سنن أبي داود: فقد ذكر أبو داود في رسالته إلى أهل مكة: أنه يذكر فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بيَّنه، وما لم يذكر فيه شيئا فهو صالح فبناء على ذلك، إذا وجدنا فيه حديثا لم يبين هو ضعفه، ولم يصححه أحد من الأئمة المعتمدين، فهو حسن عند أبي داود.

ج- سنن الدارقطني: فقد نص الدارقطني على كثير منه في هذا الكتاب.